فان اريد به الاحتياج او قوى فنختار انه غير جائز
قوله يلزم الانقلاب قلنا لازم وانما يلزم ان لو لم يكن
ممكنا بالذات وهو ممكن وجوابه اى جواب هذا الدليل
الدال على كون الواجب موجبا بالذات على وجه المعارضة
ان يقال ما ذكرتم من الدليل وان دل على ذلك المط
الذى ادعيتم معنا ما ينفيه وذلك لانه لو كان الواجب
موجبا بالذات يلزم احد الامرين وهو اما كون الواجب معلولا
لغيره او كونه جائز العدم وهو ممتنع اى من الامرين
المذكورين باطل وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم
وانما قلنا ذلك اى كون الواجب موجبا بالذات يوجب
احد الامرين الممتنعين لانه لو كان الواجب موجبا بالذات
فلا بد وان يكون له فعل يصدر عنه اولا فيكون معلوله
الاول موجودا معه لان ذلك المعلول لا يجوز ان
لا يتوقف على امر آخر غيره اولا فان كان الامر الاول
يلزم ان يكون المعلول الاول بوجود ذلك الامر لما فرضناه
اياه

اياه فيلزم خلاف التقدير وان كان الثانى يجب ان يكون ذلك
معه والا يلزم الترجيح بلا مرجح وذلك لان الموجب بتخيل
بخلاف الفاعل المختار واذا وجد المعلول الاول معه فلا يخلو
من ان يكون معلوله الاول جائز العدم او لم يكن كذلك
فان لم يكن جائز العدم يلزم ان يكون واجبا لان ما لا يمكن
عدمه يجب وجوده البتة فح يلزم ان يكون ذلك
الواجب الذى هو المعلول الاول معلولا لغيره وذلك هو
الواجب الذى فرض موجبا بالذات وهذا احد الامرين البا
طلين وان كان ذلك المعلول الاول جائز العدم كان
الواجب ايضا جائز العدم وكما كان المعلول جائز العدم
كانت علته الموجبة ايضا كذلك لان المعلول كالملازم لها
اى للعلة الموجبة اياه وجواز عدم اللازم يوجب جواز
عدم الملزوم فيلزم ان الواجب يكون مما هو جائز العدم
هف اذ هو باطل احد الامرين الممتنعين فيلزم ان لا يكون
الواجب موجبا بالذات فيكون فاعلا بالاختيار وهو
ما بيناه مطلوبكم قلت وفى هذه المعارضة نظر وهو ان يقال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)